

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثانية والسبعون

الجلسة ٧٩١٩

الجمعة، ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧، الساعة ١١/٣٠

نيويورك

(الولايات المتحدة الأمريكية)	السيدة هيلي	الرئيس
السيد سافرونكوف	الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد أليمو	إثيوبيا	
السيد روسيلي	أوروغواي	
السيد يلتشينكو	أوكرانيا	
السيد كاردي	إيطاليا	
السيد يورينتي سوليث	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	
السيد سيك	السنغال	
السيد سكوغ	السويد	
السيد ليو جياي	الصين	
السيد دولاتر	فرنسا	
السيد عمروف	كازاخستان	
السيد أبو العطا	مصر	
السيد رايكروفت	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	
السيد بيسهو	اليابان	

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1709480 (A)



ستافان دي ميستورا، سيقدم إحاطة إعلامية إلى المجلس خلال أقل من أسبوع. ولذلك، سأبقي ملاحظاتي قصيرة.

في الشهرين الماضيين، شهدنا تعثر وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، في ظل التصعيد المطرد للنشاط العسكري. وفي منتصف شباط/فبراير، صعّدت القوات الحكومية من عملياتها العسكرية في عدة مناطق في دمشق وحمص، مستعيدة منطقتي وادي بردى وحي الوعر في حمص. وصاحب التطورات العسكرية هناك إجلاء واسع النطاق للمقاتلين وأسرههم. وذكرت الحكومة السورية وجود جبهة النصر في هذه المناطق، لكن المعارضة فندت هذه الزعم. وفي وقت لاحق، خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس، شنت جماعات المعارضة المسلحة، بالتنسيق مع جبهة النصر أحيانا، هجمات في درعا ودمشق وحمّاة.

وفي ٤ نيسان/أبريل، وإذ كانت القوات الحكومية تقاتل لاستعادة الأراضي التي خسرتها مؤخرا بسبب هجمات المعارضة في شمال حماة، ظهرت تقارير مزعجة عن هجوم كيميائي مزعوم بخان شيخون المجاورة، في جنوب إدلب. وأفادت المصادر الميدانية بوقوع ضربات جوية. وناقش المجلس هذا الأمر، بطبيعة الحال، في جلسة طارئة في ٥ نيسان/أبريل (انظر S/PV.7915).

وأعلنت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن بعثة تقصي الحقائق التابعة لها في الجمهورية العربية السورية قد بدأت التحقيق هجوم خان شيخون المزعوم. وتشاطر الأمين العام، في بيان عام، جزعه إزاء الهجوم بالأسلحة الكيميائية في خان شيخون ووفاة وإصابة العديد من المدنيين الأبرياء.

وصباح هذا اليوم، في حوالي الساعة ٤/٣٥، أطلقت سفينتان بحريتين في شرق البحر المتوسط ما مجموعه ٥٩ قذيفة انسيابية مستهدفة قاعدة الشعيرات الجوية العسكرية في محافظة حمص. وقد ذكرت الولايات المتحدة أن هذا الأمر جاء ردا

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٥.

الإعراب عن التعاطف فيما يتعلق بالهجوم الإرهابي الذي وقع في ستوكهولم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): باسم المجلس، أود أولا أن أتقدم بالتعازي لحكومة السويد وضحايا الهجوم الطائش الذي وقع اليوم في ستوكهولم. لقد ذكرنا هذا الأسبوع بأن آفة الإرهاب تؤثر على العديد من البلدان، ونحن متحدون في عزمنا المشترك.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أيضا أن أعرب، باسمنا، نحن في الأمانة العامة، بتقديم تعازينا لأصدقائنا من السويد بشأن الهجمات في ستوكهولم. ويتابع الأمين العام هذا الأمر ببالغ القلق.

وطلب المجلس من الأمانة تقديم معلومات محدثة بشأن سورية. بالإضافة إلى ذلك، فإن المبعوث الخاص إلى سورية،

إجراءات فورية، إجراءات تنبع من مبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وإذ يدرك الأمين العام مخاطر التصعيد، فقد ناشد علناً لضبط النفس لتجنب أي أعمال يمكن أن تزيد من معاناة الشعب السوري. كما نحث جميع الأطراف المشاركة في العمليات العسكرية على أن تتقيد بالقانون الدولي الإنساني وأن تتخذ جميع الاحتياطات اللازمة لتجنب الخسائر في صفوف المدنيين وتقليلها إلى أدنى حد.

وكما قال الأمين العام، فإن هذه الأحداث تؤكد اعتقادنا بأن السبيل الوحيد لحل النزاع هو من خلال التسوية السياسية. ونحث الأطراف على تجديد التزامها بإحراز تقدم في محادثات جنيف في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، يظل القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق) الأساس في جهود وساطة الأمم المتحدة، ويتضمنان المبادئ الأساسية لها - وحل ما في نهاية المطاف.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيسة، على إعطائي الكلمة وعلى تنظيم جلسة اليوم المفتوحة للمجلس. إن من الضروري ضمان أن يشهد العالم بأسره، وليس الدول الأعضاء في منظمنا فحسب، على مواقف أعضاء المجلس بالشفافية الكاملة في أعقاب الأحداث الأخيرة في سورية.

لقد طلب وفد بوليفيا أن تُعقد جلسة اليوم لأننا قلقون إزاء الأحداث التي جرت في الساعات الأربع والعشرين الماضية. وبينما كان مجلس الأمن يناقش مقترحات بشأن ما ينبغي أن

على ما تقول بأنه استخدام للأسلحة الكيميائية من جانب الحكومة السورية، انطلاقاً من هذه القاعدة. وادعت الولايات المتحدة أن القذائف قد ألحقت أضراراً جسيمة بطائرات سورية وهيكل أساسية ومعدات أو دمرتها. ووفقاً لتقارير إخبارية، قالت الولايات المتحدة إنها أبلغت قوات الاتحاد الروسي بالضربة مسبقاً، مستخدمة الآلية القائمة لإزالة أوجه التضارب، ومنتخدة الاحتياطات للتقليل من مخاطر وجود أفراد روس أو سوريين في المطار.

ووصف بيان صادر عن القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة السورية المهجوم بـ"عدوان صارخ" تسبب في وقوع ستة قتلى و"أضرار مادية فادحة". ودان الاتحاد الروسي وإيران المهجوم. أما المملكة المتحدة وأستراليا وألمانيا وتركيا والمملكة العربية السعودية وإيطاليا واليابان وهولندا ونيوزيلندا، فقد أعربت عن بعض التأييد للضربات.

تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن السلم والأمن الدوليين. ونأمل أن يتمكن المجلس من تحقيق الوحدة وممارسة تلك المسؤولية لتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في خان شيخون. ومن المهم أن يبعث المجلس برسالة جماعية قوية مفادها أنه لن يتم التسامح مع أي استخدام للأسلحة الكيميائية، وستكون له عواقب. ويشدد الأمين العام على أنه تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية أخضاع أي مرتكب لهجمات بالأسلحة الكيميائية للمساءلة، وضمان عدم استخدام الأسلحة الكيميائية أبداً كأداة من أدوات الحرب.

وينبغي أن تأتي حماية المدنيين والمساءلة على رأس جدول أعمال السلام والأمن لدينا. وفي حالة سورية، لا يمكن أن تكون هناك حماية حقيقية إذا سُمح لأطراف النزاع، الحكومة والمعارضة على السواء، بالتصرف مع الإفلات من العقاب، وإذا استمرت الحكومة السورية بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان ضد مواطنيها. إن حماية الشعب السوري تتطلب

القرارات ونكافح لإيجاد بدائل والوصول إلى توافق في الآراء، شنت الولايات المتحدة هجوماً ليس انفرادياً فحسب، بل إنها - بينما كنا نناقش ونطالب بتحقيق مستقل ونزيه ومستفيض وقطعي في تلك الهجمات السابقة - جعلت من نفسها المحقق والمدعي العام والقاضي والمحلفين. فأين التحقيق الذي يمكننا من التوصل موضوعياً إلى المسؤول عن تلك الهجمات؟ هذا انتهاك خطير للغاية للقانون الدولي.

وهذه ليست المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك. ويمكننا طوال تاريخنا أن نتذكر العديد من الحالات التي لم تعمل الولايات المتحدة فيها بمفردها فحسب، بل تصرفت قوى مختلفة من جانب واحد وانتهكت الميثاق. ولكن حقيقة أن ذلك قد حدث مرة أخرى لا تعني أن الأمم المتحدة ودولها الأعضاء يجب أن تقبله. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، شنت الولايات المتحدة أيضاً هجمات على سورية. وأود أن أذكر بما قاله الأمين العام آنذاك، السيد بان كي - مون، وقتها، وسأقرأ باللغة الإنكليزية إذا سمحتم لي:

(تكلم بالإنكليزية)

” تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين... هذا ما أسعى إليه، أن كل شيء ينبغي معالجته ضمن إطار ميثاق الأمم المتحدة. إن استخدام القوة ليس قانونياً إلا عند ممارسة حق الدفاع عن النفس وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، و/أو عندما يوافق مجلس الأمن على هذه الإجراءات.“

(تكلم بالإسبانية)

كان هذا موقف الأمين العام آنذاك، مما ساعد على تجنب اتخاذ إجراءات انفرادية في ظروف مشابهة جداً لتلك التي نعاني منها اليوم. ويشكل هذا الهجوم تهديداً للسلم والأمن الدوليين

تكون عليه آلية التحقيق في الهجمات الكيميائية المروعة التي شهدتها العالم بأسره، وبينما كنا نناقش كيفية صياغة مشروع قرار لينظر فيه المجلس، وكان الأعضاء الدائمون وغير الدائمين يقدمون اقتراحات بشأن النص، كانت الولايات المتحدة مرة أخرى تُعد وتنفذ هجوماً انفرادياً. إن هذه الهجمات الصاروخية هي بالفعل إجراءات انفرادية وتمثل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. ذلك لأن البشرية ظلت طوال السنوات الـ ٧٠ الماضية تنشئ وتبني هيكلاً ليس مادياً أو مؤسسياً فحسب، بل أيضاً قانونياً. وقد أنشأنا صكوكاً قانونية دولية لتجنب على وجه التحديد الحالات التي يمكن فيها للأقوى أن يهاجم الأضعف مع الإفلات من العقاب، وذلك لكفالة لتوازن القوى في العالم وتفادي أخطر أنواع الانتهاكات للسلم والأمن الدوليين.

ونعتقد أن الدفاع عن تعددية الأطراف ليس من واجب مجلس الأمن فحسب، بل من واجب جميع هيئات الأمم المتحدة. وهذا هو سبب وجودنا هنا. واتفقنا على أنه يجب احترام ميثاق الأمم المتحدة، والميثاق يحظر الإجراءات الانفرادية. وأي عمل يجب أن يحظى بإذن من مجلس الأمن وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وأود أن أُنعش ذاكرتنا قليلاً بالقراءة من المادة ٢٤ التي تنص على:

”رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به ”الأمم المتحدة“ سريعاً فعالاً، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات.“

إن مجلس الأمن ليس مؤلفاً من الأعضاء الـ ١٥ الذين يجلسون هنا إلى هذه الطاولة فحسب. فنحن نمثل الدول الأعضاء الـ ١٩٣ في هذه المنظمة، ونمثل من خلالها شعوب العالم. واتفقنا على أن الإجراءات الانفرادية تنتهك القانون الدولي. وبالأخص، وفيما كنا في مجلس الأمن نناقش مشاريع

القصف. فهذا العمل يهدد الأمن الدولي والسلام العالمي.“

ومن المهم أن نتكلم عن ازدواجية المعايير - عندما نكون في قاعات جلسات الأمم المتحدة، من جهة، وعندما نتعامل مع ما يمكن اعتباره حياة حقيقية، من جهة أخرى. لقد عاشت شعوب منطقتي - شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - هذه الحقيقة طوال تاريخنا. إنهم يتحدثون إلينا بلغة حقوق الإنسان، التي يفترض أن نرقى إليها، ولكن عندما تجعل مصالحهم من خطاب حقوق الإنسان أمراً غير مريح لهم، ينتهكون حقوق الإنسان بشكل منهجي.

فسلسلة الانقلابات في أمريكا اللاتينية نظمتها ومولتها وكالة الاستخبارات المركزية. تلك حقيقة تاريخية، لا مجرد كلام. إنه ليس إلقاء خطابات. إنها الحقيقة. فلنتذكر انقلاب عام ١٩٧٣ على حكومة سلفادور ألييندي الدستورية، الذي مولته وكالة الاستخبارات المركزية. ولنتذكر مدرسة الأمريكيتين حيث لقن الجنود كيفية تعذيب الناس. وكانت هناك كتب لتدريب على التعذيب، الذي لقن للأفراد العسكريين من أمريكا اللاتينية كجزء مما يسمى بمذهب الأمن القومي.

وعندما يهتمون بحقوق الإنسان، فإن حقوق الإنسان أمر طيب، ولكن عندما لا تنسجم حقوق الإنسان مع مصالحهم، فإن حقوق الإنسان لا تعني شيئاً. وينطبق الأمر نفسه على الديمقراطية. فعندما تناسب مصالحهم، فهم المدافعون عن الديمقراطية، ولكن عندما لا تناسبها فإنهم يمولون الانقلابات. وللأسف، نفس الشيء يحدث مع الأمم المتحدة ومع مجلس الأمن نفسه. فعندما لا تتماشى تعددية الأطراف مع مصالحهم، فلا أهمية لها. ومن بين الأشياء القليلة التي تناسبهم، فإن تعددية الأطراف أمر طيب. والأمم المتحدة أمر طيب، ولكن عندما تعارض مصالحهم، فإنهم لا يهتمون عندها بالأمم المتحدة أو بحقوق الإنسان أو بالديمقراطية.

لأنه يهدد العمليتين السياسيتين في جنيف وأستانا. وقد أعرب عنها السيد فيلتمان جيداً في رسالة من الأمين العام عندما قال إن من الضروري تجنب أي تصعيد للتوترات التي يمكن أن تضرّ بالتقدم الذي أحرز في أستانا وفي جنيف.

وكما قلت، ليست هذه هي المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك، وأود أن أذكر هنا ما حدث قبل بضعة سنوات، يوم الأربعاء ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣، عندما جاء وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك إلى هذه القاعة لكي يقدم لنا ما قال بكلماته هو إنه دليل مقنع بأن هناك أسلحة دمار شامل في العراق (انظر S/PV.4701). وأعتقد أن من الضروري أن نتذكر تلك الصور وحقيقة أننا أبلغنا في هذه القاعة بأن هناك أسلحة دمار شامل في العراق وأن هذا كان سبب الغزو المقترح. ونتج عن هذا الغزو وفاة مليون شخص وأطلق سلسلة من الفضائح في المنطقة. فهل كنا سنتكلم عن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من دون هذا الغزو؟ وهل كنا سالتحدث عن سلسلة من الهجمات المروعة التي وقعت في مختلف أنحاء العالم لولا الغزو غير المشروع؟ أعتقد أن من الأهمية بمكان أن نتذكر ما تعلمنا إياه التاريخ، وقد أكدت الولايات المتحدة في تلك المناسبة أن لديها جميع الأدلة اللازمة لإثبات أن العراق كان يملك أسلحة دمار شامل. ولم يتم قطّ العثور عليها على الإطلاق.

وأود أن أكرر هنا ما قاله الرئيس إيفو موراليس أبما هذا الصباح.

”إنني أعتقد - وأرجو ألا أكون مخطئاً - بأن الأسلحة الكيميائية في سورية ذريعة لتدخل عسكري. والإجراءات الانفرادية إجراءات إمبريالية. والولايات المتحدة غير مهتمة بالقانون الدولي. فهي تنحي الأمم المتحدة جانبا عندما يناسبها ذلك. والمشاكل الداخلية للدول يجب أن تحل عن طريق الحوار، لا عن طريق

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
يؤسفني أن المتكلم السابق أبدى سخطا على الولايات المتحدة أكثر مما أبداه على نظام الأسد، الذي أسقط عمدا أسلحة كيميائية وقتل أكثر من مائة من الرجال والنساء والأطفال، يوم الثلاثاء، بأكثر الطرق وحشية.

وقد تعهد النظام السوري، قبل أكثر من ثلاث سنوات ونصف، بأنه سينضم إلى البلدان ١٨٩ التي وقعت بالفعل على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وأنه سيكشف عن كامل نطاق ترسانته الكيميائية وسيشرع في تدميرها بالكامل. وكان الأمر الذي حفز على هذا الالتزام هو الهجوم بالأسلحة الكيميائية الذي شن على الغوطة. وقد سقط المئات، إن لم يكن الآلاف، من القتلى. وهناك صور لرجال ونساء وأطفال تبدو عليهم علامات الشعور بضيق التنفس، ويخرج زبد من أفواههم، وواضح عليهم الاختناق.

وبعد ثلاث سنوات ونصف من ارتكاب جريمة حرب بشعة تاريخيا، وبعد أن أفترضنا أنه قد تم تدمير المخزونات، أظهر لنا الأسد يوم الثلاثاء مرة أخرى، أنه قادر على إعادة تعريف الرعب، وهذه المرة في إدلب. يجب إجراء تحقيق كامل في هجوم الثلاثاء. والإفلات من العقاب لا يمكن أن يكون هو الأمر المعتاد. وسنواصل العمل مع شركائنا في مجلس الأمن العمل على كفالة تقديم المسؤولين إلى العدالة.

إن المملكة المتحدة تؤيد الضربة الجوية التي نفذتها الولايات المتحدة على مطار الشعيرات لأن لجرائم الحرب عواقب، وقد تم الآن إنذار أكبر مجرمي الحرب قاطبة، بشار الأسد. إن ضربة الولايات المتحدة رد متناسب مع الأعمال البشعة التي أدت إلى معاناة إنسانية هائلة. وهي كذلك مجهود جبار لإنقاذ الأرواح بضمان ألا تحدث هذه الأعمال مرة أخرى على الإطلاق.

وقد قدم القرار الذي اتخذناه قبل ثلاث سنوات ونصف (القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)) إطارا لتدمير الأسلحة الكيميائية

إننا ندين الهجمات الكيميائية بشكل قاطع، ونحن نقول بأنه لا يجب أن يستخدم مجلس الأمن للدعاية للحرب أو للتدخل. ولا ينبغي أن يستخدم مجلس الأمن كبيدق شطرنج يضحي به على لوحة لعبة شطرنج - شطرنج الحرب. إن مجلس الأمن هو في نهاية المطاف آخر أمل لنا لضمان السلم والأمن الدوليين، استنادا إلى المبادئ والمعايير وسيادة القانون الدولي.

وأود كذلك أن أشير إلى أنه مثلما عقدتم هذه الجلسة بطريقة شفافة جدا، سيدتي الرئيسة، من المهم جدا أن نبدي قلقا إزاء الحقيقة المؤسفة المتمثلة في أن في مجلس الأمن أعضاء من الدرجة الأولى وأعضاء من الدرجة الثانية - الأعضاء الدائمين الذين لا يتمتعون بحق النقض فحسب، بل كذلك يسيطرون على الإجراءات التي تنظم عملية صنع القرار، والأعضاء الـ ١٠ الباقين، الذين هم مجرد أعضاء مؤقتين يؤتى بهم للتشاور معهم فقط في بعض الأحيان، لا ليحملوا أي ثقل، ولكن ببساطة ليدعموا مواقف الأعضاء الخمسة الدائمين. إن هذه ليستعددية الأطراف.

وتود بوليفيا أن تؤكد مجددا إدانتها الشديدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية أو استخدام سلائف الأسلحة الكيميائية على أنها عمل إجرامي لا مبرر له بغض النظر عن دوافعه، وأيضا ارتكب وأيما كان مرتكبه. ونكرر أنه عندما تنشأ هذه الحالات فإننا نطالب بإجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة وكاملة وحاسمة.

وللأسف، فإن هجمات أمس وجهت ضربة قاتلة لآلية التحقيق المشتركة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وقدرتهما على إجراء تحقيق ومعرفة ما حدث بالضبط قبل بضعة أيام في سورية. ونعيد التأكيد على أنه يجب مقاضاة المسؤولين عن هذه الأعمال ومعاقتهم إلى أقصى حد يسمح به القانون. وينطبق الشيء نفسه على جميع الأعمال التي تنتهك القانون الدولي وتهدد الأمن الدولي.

الأماكن والأشخاص والمعلومات التي هما بحاجة إليها؟ وما العذر المحتمل الذي يجعل الاتحاد الروسي يجنب تلك المعلومات عن المحققين؟ وما سبب استمراره في حماية الأسد؟ وإذا كان يهتم بميثاق الأمم المتحدة، فلماذا يحمي ديكتاتورا إنتهك القانون الدولي مرارا وتكرارا؟ ولم أتلق أي إجابة.

هناك طريق آخر أمام الاتحاد الروسي. إنني أناشد الاتحاد الروسي التخلي عن استراتيجيته الفاشلة؛ والانضمام إلى بقية أعضاء المجلس في دعوته إلى تحقيق العدالة والمساءلة؛ وإنهاء حمايته لمجرم حرب؛ والانضمام إلينا جميعا في دعم عملية سياسية حقيقية تؤدي إلى الانتقال إلى حكومة أكثر شرعية وتمثيلا.

والسبب الوحيد في وجودنا هنا، وإجراء هذه المناقشات الآن في القاعة، يرجع لعدم قيام المجتمع الدولي بما فيه الكفاية. ويمكن أن تختلف الأمور. والتغيير الذي يمكن إحداثه يكمن في التوصل إلى حل سياسي. ولن يحدث ذلك إلا إذا سلكنا الطريق المألوف الذي عانى منه المجلس وبلدان المنطقة وملايين السوريين الذين يبحثون عن مستقبل لهم. ويجب أن يشهد الطريق الجديد انخراط النظام السوري. ويجب أن يشمل الطريق الجديد ليس وجود الاتحاد الروسي وإيران على طاولة المفاوضات، ولكن أيضا التفاوض بحسن نية.

نحن هنا داخل مقر منظمة بنيت لتوجيهنا عندما يبدو السلام بعيد المنال. وللأمم المتحدة دور حيوي في عقد تلك المفاوضات ومساعدة الأطراف على حل خلافاتها. لقد تم تحديد جدول الأعمال، وقد تأخر للغاية لإجراء مفاوضات سليمة بشأن انتقال مستقبلي يقوده السوريون يلي التطلعات المشروعة للشعب السوري. ويجب على الأسد أن ينخرط في نقاش جاد بشأن ذلك المستقبل، لتلبية تطلعات جميع السوريين.

وفي الختام، تؤيد المملكة المتحدة العمل الذي تقوم به الولايات المتحدة كرد مناسب على عمل شائن يقوم به ديكتاتور وحشي وغير مكترث، يعتقد أن ضرب شعبه بالغاز الكيميائي،

في سورية. وقد كان له مقدم طلب واضح وضمن واضح. وظلت روسيا تؤكد لنا على الدوام بأن الأسد سيعلم عن ترسانته الكيميائية بالكامل، وسيواصل التعاون مع المفتشين الدوليين. ولعل ذلك كان هو التأكيد الذي تلقته روسيا من الأسد، وربما تعلمت روسيا الآن درسا صعبا بأن تأييد مجرم حرب يأتي بعواقب: الإذلال.

فروسيا بالكاد تحظى بأي دعم من العالم العربي لسياستها المساندة لنظام الأسد الإجرامي وهو ينفذ هجمات بالأسلحة الكيميائية ضد شعبه. إن روسيا بحاجة إلى أن تصغي لمجلس الأمن، وتصغي للعالم العربي، وتصغي لباقي المجتمع الدولي، وقبل كل شيء تصغي للشعب السوري. فرسالتهم واضحة: ضعوا حدا لقنابل الأسد، ولاستخدامه للأسلحة الكيميائية، ولزنازينة التعذيبية.

وبدلا من ذلك، قدمت روسيا للأسد كل ما يحلم به. فلولا السبع مرات التي استخدمت فيها روسيا حق النقض في مجلس الأمن متحديا بذلك آراء أعضاء المجلس الآخرين، لواجه الأسد الآن الجزاءات والعدالة. ماذا تجني روسيا من دعمها غير المشروط؟ فالأسد يتجاهل طلبات روسيا له بالامتنال لوقف إطلاق النار. والأسد يتحدى طلب روسيا له بالألا يهاجم شعبه بالغاز. والأسد يعامل نداءات روسيا له للانضمام إلى عملية السلام بازدراء. وروسيا تجلس في هذه القاعة وهي مهينة لعدم إخضاع ديكتاتور تدعمه روسيا نفسها وحزب الله وإيران دعما تاما.

لأكشف النقاب عن بعض الأساطير حول مفاوضاتنا الخاصة على مدى اليومين الماضيين. كنا نسعى إلى الاتفاق على مشروع قرار.

سألت مرارا وفد الاتحاد الروسي عن سبب عدم تأييده لمشروع قرارنا. ولو كان يريد الحقيقة، فلماذا لا يريد أن تتمكن الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من الوصول إلى

جانبا، والتركيز خلال الفترة المقبلة على سبل الخروج من المتاهة السورية، بدءا من دعم جميع الأطراف الدولية والإقليمية والسورية لوقف إطلاق النار، بالتوازي مع دفع جاد وموضوعي بلا شروط مسبقة ومناورات إجرائية للمفاوضات السورية السورية، التي ترعاها الأمم المتحدة في جنيف.

ورغم ثقتنا في قدرة الأطراف السورية على التوصل إلى صياغة مستقبل بلدها، إلا أن تحقيق طموحها للديمقراطية وإعادة الإعمار والاستقرار لن يتحقق بدون دعم دولي حقيقي، يحتوي الآثار السلبية للمخربين، ويساعد السوريين على مكافحة الإرهاب المتفشي في البلد، وبناء دولتهم على أسس قوية ومستقرة.

ولعله من المناسب في هذا الصدد، ومن قبيل المصارحة أن أدعو كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بصفة خاصة في ضوء القدرات المتوفرة لديهما ورياستهما المشتركة للفريق الدولي للمساعدة على إنهاء النزاع في سورية، وتأثيرهما على أطراف الصراع الداخلية والإقليمية، إلى التحرك الفعال في هذا الاتجاه على أساس قرارات مجلس الأمن التي توفر أرضية مشتركة نراها كافية للتوصل إلى تسوية سياسية. وأحثهما في هذا الصدد على معاودة التعاون والتنسيق ميدانيا وسياسيا لإنقاذ ما يمكن إنقاذه والحيلولة دون المزيد من تدهور الأوضاع.

أود في النهاية، أن أؤكد مجددا بأن التسوية في سورية لن تكون ممكنة، إلا إذا خلصت النوايا، وستظل مصر على استعداد للتعاطي إيجابيا مع أي تحرك جاد ونزيه يستهدف إخراج سورية من تلك الهوة السحيقة، واحتواء عواقب الأزمة على حاضر ومستقبل المنطقة والعالم.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية وعلى نقل رسالة الأمين العام.

يشكل خطوة مشروعة على طريق تحقيق الاستقرار. لقد حان الوقت الآن لاستعادة عملية سياسية حقيقية. وقد تكون تلك المناقشات طويلة وصعبة، ولكن شعب سوريا لا يستحق شيئا أقل من ذلك. وإذا أردنا أن نضمن أن تصبح الصور المروعة التي شاهدناها هذا الأسبوع جزءا من الماضي، فإن هذا هو واجبنا الذي يتعين علينا القيام به.

السيد أبو العطا (مصر): السيدة الرئيسة، لقد تابعنا بقلق بالغ تداعيات أزمة خان شيخون التي راح ضحيتها عشرات المدنيين السوريين الأبرياء، والتي أكدت تقارير عدة أنها جاءت نتيجة استخدام السلاح الكيميائي مجددا في سورية، كما تابعنا ما ترتب على ذلك من تطورات خطيرة تمثلت في التصعيد الأخير الذي شهدته الساحة السورية مساء أمس.

إن أحداث خان شيخون وغيرها من أحداث وجرائم شهدتها سورية على مدار السنوات السبع الماضية، ستظل شاهدة على غياب الضمائر ودليلا حيا على أن شعوب المنطقة، لا سيما الشعب السوري هو الضحية الرئيسية لحرب بالوكالة أصابت المجتمع الدولي بالشلل، فقد غاب الحوار الجاد بسبب انكفاء مختلف الأطراف على مصالحها الضيقة كما لو كان إزهاق أرواح مئات الآلاف وتشريد ملايين السوريين مجرد أضرار جانبية سيأتي التعامل معها لاحقا، عندما يقرر مسيرو الحرب التوصل إلى صفقة سياسية تحفظ مصالحهم. ودعوني أصرحكم بأن الخلافات والتنافس في هذا المجلس، التي قد لا تتعلق أحيانا بسورية أصبح يساوي مزيدا من إزهاق الأرواح البريئة، وقد سئمتنا من تكرار بيانات الأسف والإدانة التي صدرت عن المجتمع الدولي إزاء المأساة الإنسانية التي عصفت بحياة الشعب السوري الشقيق. فإنها كونها تحولت لشعارات خوفاء لا تتجاوز الحناجر، ولا تعكس جهدا دوليا جادا وحقيقيا، يستهدف مصلحة أشقائنا السوريين أو ينعكس فعليا على حياتهم اليومية. ومن ثم، فإنني أتح في دعوتي للجميع إلى تنحية الخلافات والتجاوزات المتزايدة

وتعتقد أوروغواي أنه ينبغي النظر إلى مبادئ القانون الدولي ككل، وأن المبدأ الأساسي الآخر هنا هو الاحترام المطلق للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. لقد شهدنا أسوأ الفظائع ترتكب ضد السكان المدنيين، في السنوات الست الماضية. وكشفت التحقيقات التي أجرتها آلية التحقيق المشتركة عن استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب الحكومة السورية وجماعة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش الإرهابية. وقد كان آخر مثال على ذلك هجوم الثلاثاء المروع بالأسلحة الكيميائية، وهذه جريمة ينبغي أن تلقى أشد إدانة ممكنة من جانب المجتمع الدولي، إذ أن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

غير أننا يجب ألا نتغاضى، في خضم كل هذا، عن واجب المجلس بتحديد المسؤولين عن الهجوم بالأسلحة الكيميائية في خان شيخون. وقد كان المجلس، حتى قبل بضع ساعات، يجري مفاوضات مكثفة لاعتماد مشروع قرار من شأنه أن ييسر إجراء تحقيقات ترمي إلى تحديد هوية المسؤولين. ويجب على المجلس الآن أكثر من أي وقت مضى، أن يتحمل مسؤولياته لكي يستجلي تلك الحادثة ويطالب بالمساءلة عن الجرائم البشعة المرتكبة.

كما يجب علينا أن نفكر في الحالة التي يجد فيها المجلس نفسه رهينة لوجود امتياز حق النقض في اتخاذ قراراته، والعامل المشدد المتمثل في استخدام أو التهديد باستخدام حق النقض فيما يتعلق بالقرارات المتصلة بالجرائم ضد الإنسانية.

وتدعو أوروغواي، بوصفها أحد الموقعين على مدونة سلوك فريق المساءلة والاتساق والشفافية، أعضاء المجلس مرة أخرى إلى الالتزام بعدم استخدام حق النقض في حالات من هذا النوع. فاستخدام حق النقض يجرد المجلس من وظيفته وفعالية عمله ويزيد من اختلال أعماله. ونكرر تأكيد أهمية

وفي خضم الهجمات الرهيبة، صاغ الشعب البريطاني قبل عدة عقود تعبيراً هو حقاً مناسب اليوم: "تحلى بالهدوء واستمر في العمل". ونعتقد أنه ينبغي اليوم أكثر من أي وقت مضى أن تتمثل أولويتنا الأولى في الحفاظ على الهدوء والاستمرار في عملنا. ورغم تعقيد الصراع السوري وطول مدته، يجب أن يظل ضمن الأطراف المتعددة الأطراف. وهذا هو بالتحديد السبب في تحمل مجلس الأمن مسؤولية رئيسية عنه. ويجب علينا أن نعيد بحزم تنشيط الطابع السياسي للمنتديات الرئيسية الثلاثة التي نوقشت فيها هذه المسألة، المتمثلة في مجلس الأمن، ومفاوضات جنيف، ومحادثات أستانا، من أجل تعزيز وقف إطلاق النار واحتواء استخدام العنف.

إن المبادئ الأساسية التي توجه سلوك أوروغواي على الصعيد الدولي تتجذر عميقاً في طابعه كبلد صغير بلا جيش، لا يشكل تهديدا لأي طرف آخر. ولذلك، فإن عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية هو مبدأ أساسي في السياسة الخارجية لأوروغواي.

إننا لن نقبل استخدام القوة إلا أن يكون وفقاً لمبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وتعتبر أوروغواي أن أي استخدام آخر للقوة غير شرعي.

وقد ظلت أوروغواي، طوال تاريخها، ترفض دائماً الاستخدام الانفرادي للقوة، بما في ذلك في حالتي غزو كوريا وغزو هنغاريا في الخمسينات، فضلاً عن استخدام القوة ضد كوبا وتشيكوسلوفاكيا وأفغانستان وإيران. لقد ظللنا دائماً نرفض الاستخدام الانفرادي للقوة. وتأمل أوروغواي ألا تؤدي هذه الحادثة المنفردة - التي وقعت في ظل عجز الدول الكبرى عن إيجاد حل للتراع في سورية - إلى هجمات إضافية وأن تمتنع الأطراف عن اتخاذ إجراءات أخرى لا تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة وتؤدي إلى دوامة عنف لا نهاية لها قد تنتشر بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى البلدان المجاورة الأخرى.

ويجب أن نتبع نهجا تطلعيًا. وتدعو إيطاليا المجتمع الدولي إلى مواصلة ومضاعفة جهوده لتحقيق انتقال سياسي تقوده الأمم المتحدة في سورية، في امتثال للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522 المرفق)، لعام ٢٠١٢. ويقتضى هذا السبيل الوحيد للخروج من الأزمة والسبيل الوحيد لتجنب المزيد من العنف والمزيد من المآسي في البلد.

ونعتقد أنه يجب على جميع الأطراف الآن استخدام نفوذها بغية تسهيل وقف حقيقي لإطلاق النار، وضمان الوصول الكامل للمعونة الإنسانية وتعزيز عملية تهدف إلى بناء الثقة تدريجياً بين الأطراف السورية.

ولا يمكن لجميع المسارات المختلفة للمسألة السورية - عدم انتشار الأسلحة الكيميائية ووقف الأعمال العدائية ومكافحة الإرهاب وإيصال المساعدات الإنسانية والمبادرات السياسية - أن تبرز تقدماً ما لم يكن مجلس الأمن متحداً. وستواصل إيطاليا، بوصفها عضواً منتخباً في المجلس، العمل على تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يأتي بياني امتداداً للبيان المشترك الذي صدر البارحة من رئيس الجمهورية الفرنسية، السيد فرانسوا أولاند، ومستشارة جمهورية ألمانيا الاتحادية، السيدة أغجيلا ميركل.

وأبدأ أنا بدوري بالإعراب مرة أخرى عن خالص التعازي للسويد وعن تضامننا التام معها في أعقاب الهجوم الإرهابي المأساوي الذي وقع في ستوكهولم صباح اليوم.

يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى عقب استخدام نظام بشار الأسد للأسلحة الكيميائية. فبعد أربع سنوات تقريبا من المذبحة الواسعة النطاق التي وقعت في الغوطة، في آب/أغسطس ٢٠١٣، كشف هجوم ٤ نيسان/أبريل الحقيقة المتمثلة في: أن الأسد لم يتخل إطلاقاً عن استخدام الأسلحة الكيميائية أو

استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف الجارية بغية التوصل إلى حل للزراع الذي يعاني منه الشعب السوري.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): لأعرب، في البداية، عن تضامننا مع حكومة السويد وعن تعازينا فيما يتعلق بضحايا الاعتداء الذي وقع هذا الصباح في ستوكهولم.

ويجدر التذكير بأن الهجوم الذي شن على خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل وحشي قاسي، أوقع عدداً كبيراً من الوفيات شملت العديد من الأطفال. وقد كان عملاً شريراً أدانتها إيطاليا وأدانه الاتحاد الأوروبي بحزم وذلك يضيف إلى انتهاكات الأسد المتكررة لوقف إطلاق النار وأعمال العنف المتكررة التي ترتكبها قواته المسلحة ضد المدنيين.

وتتابع حكومة إيطاليا عن كذب الأحداث التي تتكشف في البحر الأبيض المتوسط واضعة في الاعتبار مصالحها العديدة والمباشرة في استقرار المنطقة، حيث تقوم كذلك بدور موفر الأمن للمجتمع الدولي.

وكما ذكر وزير خارجية إيطاليا، ألفانو، هذا الصباح تتفهم إيطاليا الأسباب وراء عمل الولايات المتحدة العسكري، الذي يتناسب من حيث التوقيت والطريقة ويأتي رداً على شعور طال أمده بالإفلات من العقاب لا يمكن قبوله البتة. كما إنه رادع لمخاطر أي استخدام إضافي للأسلحة الكيميائية في سورية، علاوة على الحالات التي أكدتها الأمم المتحدة بالفعل، التي كان ينبغي أن تلقى استجابة سريعة ومجدية، بما في ذلك من حيث المساءلة، ويجب على المجلس مواصلة السعي إلى تنفيذها.

إننا نعتقد أنه من الضروري والملح الآن الجمع بين جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في الأزمة السورية حتى تتمكن من العمل معنا للتوصل أخيراً إلى حل سياسي يحرر الشعب السوري من المأساة التي ظل نعانيها خلال السنوات الست الماضية.

يجيد عن هدفه النهائي: الإبادة البحتة والبسيطة لجميع الذين يقاومونه مهما كان الثمن.

لقد ظلت فرنسا تدعو باستمرار إلى اتخاذ إجراءات قوية من جانب المجتمع الدولي في مواجهة الانتهاكات الجسيمة والمتكررة للقانون الدولي الإنساني من جانب نظام دمشق، التي تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، كما سبق أن أكد عليها الأمين العام بالفعل في أعقاب هجوم ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣ الكيميائي.

لم يدخر بلدي أي جهد لضمان عدم إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب. ويشمل ذلك اقتراح إحالة مجلس الأمن المسألة إلى المحكمة الجنائية الدولية. غير أن هذه المبادرات قد

قوبلت بالعراقيل وحقوق النقض، خصوصا من جانب الاتحاد الروسي. لقد انتهك النظام السوري التزاماته الدولية المترتبة عليه بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وتشكل الإجراءات التي اتخذتها سورية أيضا انتهاكا واضحا لقرارات مجلس الأمن.

وفي هذا السياق، تشكل الضربة الجوية الأمريكية ردا مشروعاً على الهجوم الكيميائي. وتمثل الغارة الجوية أيضا تذكيرا هاما بأنه لن يتم التسامح مع استخدام هذه الأسلحة في المستقبل. ولأولئك الذي يدعون الاستغراب، فإن بشار الأسد

يتحمل كامل المسؤولية عن الحالة. ولسنوات، انتهك النظام بشكل صارخ المبادئ الأساسية لنظام أمننا الجماعي. وقد انتهك مرارا وتكرارا التزاماته، المترتبة عليه بموجب القانون الدولي الإنساني، والقاعدة المتعلقة بحظر استعمال الأسلحة الكيميائية، لا سيما ضد المدنيين، فضلا عن قرارات مجلس الأمن. وأصبح من الضروري اتخاذ إجراءات، وردع النظام لمنع من القيام بمثل هذه التصرفات.

ويشكل لجوء أي طرف إلى استخدام الأسلحة الكيميائية، جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، لا يمكن أن تمر بدون عقاب. ولا يمكن أن تكون سورية استثناء. وكان هذا بالفعل موقف فرنسا في أعقاب الهجوم الكيميائي في الغوطة، وعلينا ألا نعيد عن ذلك. ولم تعد تنطلي على المجتمع الدولي أساليب المماثلة التي يتبعها نظام الأسد.

وباتخاذ مجلس الأمن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، فإنه قد التزم التزاما واضحا للغاية بمعاينة سورية على أي تقصير في الوفاء بالتزاماتها. ولم يمنع ذلك نظام بشار الأسد من مواصلة استخدامه المنهجي والوحشي والمتكرر، لأسلحة الدمار الشامل منذ عام ٢٠١٣ مستخفا علنا بسلطة المجلس وبالتزاماته الدولية. وقد تم توثيق هذه الانتهاكات بشكل قاطع من خلال الآلية التي أنشأها مجلس الأمن، وآلية التحقيق المشتركة.

وفي ٢٨ شباط/فبراير، لم يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ إجراء مرة أخرى بسبب استعمال الاتحاد الروسي لحق النقض بشكل متعسف وغير مبرر (انظر S/PV.7893). واعتبر نظام الأسد ذلك التعطيل دلالة على الإفلات من العقاب. وفي موازاة ذلك، لم يف الاتحاد الروسي بمسؤولياته، أو يمارس الضغوط اللازمة على النظام في دمشق. ومن مسؤولية جميع أعضاء المجلس، ضمان أن يتم تسليط الضوء على ملابسات الهجوم الذي نفذه النظام السوري في خان شيخون وتقديم مرتكبيه للمحاكمة أمام المحاكم القانونية.

وتؤكد فرنسا مجددا دعمها الكامل لآليات الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل إجراء تحقيق جاد في المسألة. ولن تتنازل فرنسا عن تفكيك نظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية. وستواصل العمل مع شركائها لتعزيزه في جميع المحافل ذات الصلة.

وأثبت هجوم ٤ نيسان/أبريل بصفة قطعية للعالم، الحاجة الملحة إلى إيجاد حل سياسي في سورية. إن الإبقاء على سلطة الدكتاتور الذي يقوم بهجمات كيميائية ضد المدنيين ليس عملا مشينا وغير أخلاقي فحسب، بل إنه يشكل تهديدا لا يطاق للمنطقة والعالم.

التسوية السياسية، السبيل الوحيد للخروج من هذه الحالة. ولن ينجح الحل العسكري. ولن يؤدي إلا إلى تفاقم معاناة الشعب السوري، مما سيزيد من تعقيد الحالة في المنطقة وجعلها أكثر اضطراباً، مما لا يصب في المصلحة المشتركة لسورية، أو بلدان المنطقة أو المجتمع الدولي.

وتدعو الصين جميع الأطراف المعنية إلى الاستمرار في بذل جهودها الدبلوماسية، وتصر بقوة على التوصل إلى حل سياسي للحالة في سورية من خلال الحوار والمشاورات ودعم دور الأمم المتحدة، بما في ذلك جهود المبعوث الخاص دي ميستورا، بوصفها القناة الرئيسية للوساطة وتحقيق تقدم في محادثات جنيف. وينبغي لذلك أن نضمن بذل جميع الجهود الرامية إلى الحفاظ على الزخم الذي تحقق بشق الأنفس من أجل التوصل إلى حل سياسي للمسألة السورية.

وقد شهدت الأيام الأخيرة تعقيدات في بعض المناطق السورية. ويجب أن يظل المجتمع الدولي شديد اليقظة لتلك التطورات الهامة. ويجب أن نلتزم بمعايير موحدة في مكافحة جميع المنظمات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن.

السيد بيسهو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الآخرين، الإعراب عن خالص التعازي لأسر ضحايا الهجوم الذي وقع اليوم في ستوكهولم. إننا نقف متضامنين مع شعب السويد.

وبالانتقال إلى سورية، لا يجوز استخدام الأسلحة الكيميائية، تحت أي ظرف من الظروف. وقد عرض علينا قبل ثلاثة أيام، تقرير مروع آخر، مفاده وقوع العديد من المدنيين ضحايا للأسلحة الكيميائية في سورية.

وهذا العمل يتسم بقر شديد من اللاإنسانية وينتهك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وحكومة اليابان تؤيد عزم حكومة الولايات المتحدة على ألا تسمح أبداً بنشر أو استخدام

ويتفق جميع أعضاء المجلس على نقطة واحدة: الأزمة السورية لن تحل بالوسائل العسكرية وحدها. واليوم، بسبب مأساة خان شيخون، تقع علينا مسؤولية أخلاقية وسياسية لتنشيط المحادثات التي بدأت في جنيف لإيجاد تسوية سياسية في سورية تحت رعاية الأمم المتحدة. وهذه أولى الأولويات. وفي هذا السياق، تناشد فرنسا المجتمع الدولي الالتحام حول عملية انتقال سياسي في سورية، وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق). وستقوم فرنسا وشركاؤها الأوروبيون قريباً بتعميم مقترحات في هذا الصدد.

إن مسؤوليتنا هي مسؤولية تاريخية. وعلى كل عضو من أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الاتحاد الروسي، الارتقاء إلى مستوى مسؤولياته. ويجب أن نلتزم بالسعي إلى إيجاد حل سياسي عاجل. وهي مسألة ملحة لأننا نتكلم عن أمن الشعب السوري والمنطقة. إن مكافحة الإرهاب على المحك. ولا ننسى أن نظام الأسد هو أكبر مولد للإرهاب.

السيد ليو جياني (الصين) (تكلم بالصينية): استمر النزاع السوري منذ سبع سنوات، وأدى إلى أعداد كبيرة من الإصابات بين المدنيين الأبرياء. إن الصين تود أن تعبر عن تعاطفها مع المعاناة العميقة للشعب السوري. ويجب ألا تستمر الحالة الراهنة أكثر من ذلك. ولا بد من اتخاذ إجراء سريع. ويجب أن نلجأ إلى الحوار والمشاورات من أجل ضمان التوصل إلى حل مناسب. ويجب أن نساعد الشعب السوري على تخليص نفسه من المعاناة في موعد مبكر، لمساعدة سورية على إعادة بناء نفسها وضممان عيش السوريين حياة سلمية ومستقرة.

وما فتئت الصين تدعو إلى الحوار والتشاور باعتبارهما أفضل وسيلة لحل النزاعات الدولية. ويتعين على جميع الأطراف أن تبذل جهوداً لمنع استمرار تدهور الحالة في سورية. وتمثل

الحكومة الشرعية لسورية وبدون موافقة مجلس الأمن، متلاعببة بمواد ميثاق الأمم المتحدة. بدون أي انتقاد. إن العدوان من جانب الولايات المتحدة لم يعمل سوى على تعزيز الإرهاب فقط. واستهدف الهجوم الهياكل الأساسية للقوات المسلحة السورية وقوتها الجوية. وبعبارة أخرى، فقد استهدف أولئك الذين كانوا طوال هذه السنوات، يشاركون في مكافحة الإرهاب. وليس من الصعب تصور كيف ارتفعت معنويات الكثير من الإرهابيين بعد الهجوم من جانب واشنطن.

فبعد الهجوم على الفور، شن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة هجمات كبيرة على مواقع عسكرية سورية. ومرة أخرى، نكرر أن القوات المسلحة السورية ستظل هي الكيان الرئيسي للجمهورية العربية السورية لمكافحة الإرهاب. فمن سيكافح الإرهاب؟ هل ستكافحه الجماعات المسلحة غير القانونية التي دخلت سورية بمئات الآلاف؟ وقد دُمرت القواعد العسكرية العراقية والليبية، فلتنظروا إلى ما وقع بعد ذلك. فهذه الأعمال تتعارض مع القرارات الدولية، بما في ذلك بيان جنيف (S/2012/522)، المرفق، الذي قمنا جميعاً يدور في وضعه. والبيان يتضمن إشارات إلى التسوية، مع ضمان أن تظل المؤسسات الوطنية سليمة. فهل تلك التصرفات هي الطريق نحو تحقيق الاستدامة؟ وقد أشار الاتحاد الروسي، بوصفه عضواً في الأمم المتحدة، إلى ضرورة إنشاء تحالف دولي لمكافحة الإرهاب، يستند إلى القانون الدولي. وفي العديد من المناسبات، أرسلنا إشارات إلى واشنطن عن استعدادنا لإقامة هذا التعاون. وكما رأينا، فإن واشنطن اختارت مساراً مختلفاً. ويجب علينا أن نتذكر بأن الإجراءات الانفرادية تؤدي إلى عواقب مأساوية تستحق الشجب على المنطقة وسكانها. فلننظر في العواقب ونتذكر نتائج أعمال الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. ولننظر في الخطوات التي اتخذتها وأثرها على عملية التوصل

الأسلحة الكيميائية. ونحن نتفهم أن الولايات المتحدة اتخذت الإجراء ليلة أمس للحيلولة دون زيادة تفاقم الحالة.

ويجب على المجلس أن يعيد تأكيد تصميمه على معالجة ما أبلغ عنه من استخدام للأسلحة الكيميائية في إدلب. ومرة أخرى، تحت اليابان بعثة تفصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على التعجيل بإجراء تحقيق وتقديم تقرير عن استنتاجاته في أقرب وقت ممكن، حتى يتسنى لآلية التحقيق المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة إجراء تحقيقها الخاص بغية تحديد المسؤولين.

وفي الختام، تؤكد اليابان مجدداً موقفها المتمثل في أنه لا يوجد أي حل عسكري للأزمة في سورية. ويجب النهوض بالعملية السياسية على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

أولاً وقبل كل شيء، نعرب عن تعازينا للممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة في أعقاب المأساة التي وقعت في ستوكهولم.

في ليلة ٧ نيسان/أبريل، نفذت الولايات المتحدة هجوماً على أرض سورية ذات السيادة. ونحن نصف ذلك الهجوم بأنه انتهاك صارخ للقانون الدولي وعمل عدواني. ونحن ندين بشدة الأعمال غير المشروعة للولايات المتحدة، والتي قد تكون عواقبها وخيمة للغاية على الاستقرار الإقليمي والدولي. وقد كان الهجوم انتهاكاً صارخاً لمذكرة التفاهم ٢٠١٥ بشأن منع الحوادث الجوية وكفالة الأمن خلال العمليات في المجال الجوي السوري. إن وزارة الدفاع الروسية قد أوقفت تعاونها مع البنتاغون بموجب تلك المذكرة.

وفي الآونة الأخيرة، كثيراً ما تكلمت إدارة الولايات المتحدة عن الحاجة إلى مكافحة الإرهاب الدولي، وكان ذلك مبرراً لوجود القوات الأمريكية وحلفائها على الأرض السورية، على الرغم من وجودها هناك بدون دعوة من

هيئة دولية مختصة لتحديد ما وقع بالضبط في خان شيخون. وبالإضافة إلى ذلك، أود أيضا أن أشير إلى أنهم يخشون هذا التحقيق. إنهم يخشون تحقيقا مستقلة حقا. فماذا سيحدث إذا كانت نتائج ذلك التحقيق متناقضة مع نموذجهم المناهض للحكومة؟ وكانو يخشون التحقيقات في أحداث خان العسل آنذاك في الغوطة، والآن في خان شيخون.

وفيما يتعلق بخان شيخون، ذكرت الممثلة الدائمة للولايات المتحدة أن هناك أدلة موثوقة من أجهزة استخبارات الولايات المتحدة زعم أن قوات الحكومة السورية استخدمت الأسلحة الكيميائية. فقلنا "هاتوا برهانكم، وسيقوم الخبراء بتحديد ما إذا كان الأمر كذلك أم لا".

وأود أن أذكر بأن الجنرال باول تكلم في هذه القاعة بالذات عن وجود الأسلحة الكيميائية وأسلحة الدمار الشامل التي لم يعثر عليها (انظر S/PV.4701).

فلنعمل معا كمهنيين، وليس بتوجيه الإنذارات النهائية. إننا نعيش في عالم معقد جدا ومتعدد الأقطاب، وليس بوسعنا العيش هكذا. لقد اقترحت روسيا بديلا بناء على شركائها في مجلس الأمن. ولكن لم تكن لديهم ورقة ضاغطة أو بديل. ولم يطرحوا أي بديل مهني. ولم يعرضوا علينا أي اقتراحات جيدة. إن مبادرتنا استندت تحديدا إلى البحث عن اختصاصيين، يتم تختارهم على أساس جغرافي بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وآلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سوريا لزيارة الموقع الذي حصل فيه هذا الحادث في خان شيخون، فضلا عن المناطق المجاورة، في أقرب وقت ممكن، بغية إجراء تحقيق مهني.

وطُلب إلى جميع الأطراف السورية إفساح المجال أمام إمكانية الوصول الفوري لهؤلاء الخبراء إلى المواقع التي جرت فيها الأحداث. وليس غير ذي صلة التذكير بأن الحكومة السورية لا تسيطر على تلك المنطقة في محافظة إدلب. وتسيطر

إلى تسوية سياسية في سورية. وللأسف، فإن دعوتها اليوم إلى المضي قدما في العملية السياسية بعد الهجوم العسكري يبين نفاقها. وفيما يتعلق بمساري أستانا وجنيف، فقد أحرز تقدم واضح في الأيام الأخيرة. فما هي الأهداف التي استندت إليها الولايات المتحدة عندما قوضت ذلك التقدم، وخاصة بالنظر إلى أن التقدم لم يحرز بفضل الولايات المتحدة على الإطلاق؟

وبالعودة إلى استخدام الأسلحة الكيميائية كذريعة لمرة أخرى في سورية، فقد قدمت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا مشروع القرار (S/2017/172)، الذي كان خاطئا تماما من حيث منطقته بالذات. والمنطق المستند إلى الحكم المسبق بأن دمشق مذنبه خاطئ جلدز وماذا عن المبدأ الذهبي المتمثل في افتراض البراءة؟ ولماذا يطبقونه في عواصمهم ولكنهم يتناسونه عندما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط و/أو مناطق أخرى؟ ولماذا تنسى افتراض البراءة في هذه الحالات؟ كل ذلك يحدث لأن واشنطن ولندن وباريس - وقد تكلمت عن هذا الموضوع في مشاورات مغلقة وأود أن أؤكد مجددا - مهووسة بالإطاحة بالحكومة الشرعية في سورية ذات السيادة. وقد أظهر ذلك من خلال الإجراءات غير الدبلوماسية والبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للمملكة المتحدة، السيد رايكروفت. فلتتوقفوا عن طرح هذه الحجج غير المهنية وتوجيه الاتهامات ضد بلدي؛ فهي لا علاقة لها بالدبلوماسية. إنها كلها أكاذيب. ومرة أخرى، فإنني أحذرهما ألا تتقوم بمجرد محاولة زرع بذور الشقاق بيننا وبين العالم العربي. فلا شيء سيثمر أو يتحقق. وهذا هو سبب تدميرها. فجميع البلدان العربية تتذكر النفاق الاستعماري.

وقد حاول السفير رايكروفت في بيانه أن يحول الانتباه عن المسألة الجوهرية. ومرة أخرى، لم ينجح ذلك. ولهذا أود أن أستحضر الأحداث بصورة دقيقة. إن الذين طرحوا هذه المبادرة غير مهتمين بتاتا بإجراء تحقيق نزيه من جانب

كل شيء للذين نفذوا هذا العمل في خان شيخون، الذي استأثر بالعناوين الرئيسية؟ هل هؤلاء الضحايا هم من فئة مختلفة؟ هل لعلهم ضحايا من الدرجة الثانية؟ لماذا لا نرى في بلدانهم عناوين رئيسية حول المأساة التي تتعلق بمحاصرة مدينة الموصل؟ إننا نتكلم عن مئات الآلاف من الناس.

إن الهجوم في سورية هو بالتالي محاولة لصرف الانتباه عن العديد من الضحايا بين السكان المسلمين في العراق وسوريا نتيجة أعمال من طرف واحد، بما في ذلك الهجمات على المنازل وغيرها من الأهداف المدنية. لذلك، لا توجد ممرات إنسانية تعمل. ولنتذكر الطفلة الصغيرة من الموصل واسمها حوراء. لم يقل أحد أي شيء على الإطلاق عن هذه الطفلة الصغيرة، التي أصبحت رمزا لهذه المأساة: كل فرد من أفراد منزلها لقي مصرعه عندما سقطت قبلة من جانب التحالف على منزلها. شكرا لله، فقد نجت هذه الطفلة الصغيرة. كان عليها أن تقاوم الموت من أجل بقائها حية، ولكن الخطر زال عنها الآن. غير أنها أصبحت مكفوفة تقريبا. لن نبدي مشهدا ساخرا ونعرض الصور هنا في هذه القاعة. ولكن يجب أن يعلم الناس عن مأساة الموصل.

ولا تقولوا لي أننا نحاول أن نصرّف الانتباه عن سوريا عندما نتكلم عن الموصل. أن هذا افتراء. وأولئك الذين يعرفون موقفنا تجاه ذلك سوف يعلمون أن هذا كذب فاضح. ولا نريد أن نصرّف انتباه أحد عن أي شيء، وخاصة عما يقوم به الإرهابيون. إننا نريد مجرد القول أننا إذا أردنا مكافحة الإرهاب، فينبغي لنا أن نفعل ذلك على أساس معايير واحدة وليس تقسيم الأطراف إلى أطراف جيدة وأطراف سيئة، حلفاء أو أعداء. واسمحوا لي أن أقول مرة أخرى إنه ينبغي ألاّ يحاول أي أحد يخلق مواجهة بيننا وبين العراق. فلن يتمكن أي طرف من إفساد علاقتنا مع ذلك البلد. وعليهم أن ينظروا إلى علاقتنا مع العراق بالمقارنة مع علاقتهم به.

على تلك المناطق الجماعات المسلحة التي تتلقى الدعم من الخارج وترتبط ارتباطا وثيقا بالوحدات الإرهابية التابعة لجبهة النصرة ولديها ما تخفي من أمور، بما في ذلك في سياق الأسلحة الكيميائية. والبعض يحاول مساندة ثانية، كما ساندوا العصابات سيئة السمعة في شرقي حلب. بيد أن كل شيء بات جليا عندما تحررت حلب. وليس من قبيل الصدفة أن كثيرا من شكاوى الحكومة السورية تتعلق بدخول كميات كبيرة من الأسلحة الكيميائية من جانب المتطرفين وتخزينها في مستودعات خاصة واستخدامها ضد الجيش والمدنيين يتم مجرد تجاهلها - أو يجري النظر فيها شهرا بعد شهر بازدياد وبدون أي نتيجة.

إن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تعمل بما يمليه الضمير. فهي تفضل أن تسترشد في عملها ببيانات من جماعات المعارضة، وشبكة الإنترنت، وشبكات التواصل الاجتماعي، ومجموعة كاملة من المنظمات غير الحكومية التي تتصف بسمعة مشبوهة إلى حد كبير. وهي لا تنظر حتى في المعلومات والأدلة الآتية من المناطق التي وقعت فيها الأحداث. وهم يريدون منا أن نوافق على هذه المعلومات؟ فهي لا تستحق حتى النظر فيها.

وفي مشروع القرار الذي تقدمنا به، حددنا أيضا ضرورة اعتماد التوازن الجغرافي في ما يتعلق بأفراد فريق التحقيق. وهذه نقطة هامة تؤثر تأثيرا مباشرا على مسألة النزاهة والثقة. وحتى الآن، يستأثر ببعثة تقصي الحقائق ممثلون من بلد واحد يكمن في طليعة الأطراف المناهضة لدمشق.

والدليل الصارخ على الكيل بمكيالين يشمل تجاهل الهجمات الكيميائية التي يشنها الإرهابيون في الشرق الأوسط عموما. وفي هذا الصدد، باستطاعة الأعضاء أن يتذكروا الأحداث التي شهدتها مؤخرا الموصل في العراق. أين كان رد فعل المجتمع الدولي؟ أين كان تحذيرهم - أولا وقبل

ما هي الصورة التي نبعث بها إلى المجتمع الدولي؟ وفي المقام الأول، ما هي الرسالة التي نبعث بها إلى الشعب السوري؟ أننا ضللتنا الطريق؟ وما هي الرسالة الغامضة الأخرى التي نوجهها إلى الإرهابيين الذين يتكاثرون في سورية؟

ما من شيء يمكن أن يبرر فظائع مثل استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين، حتى أثناء النزاع. وبوصف السنغال طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فنحن نؤكد من جديد إدانتنا الشديدة لاستخدام جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيميائية. ويود وفد بلدي أن يشجع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في عملها، ولا سيما فيما يتصل ببعثة تقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية، ونثني على الجهود الرامية لجمع وتحليل جميع المعلومات المتاحة من جميع المصادر من أجل تحديد المسؤولين.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي، في هذه القاعة بالذات، ذكر رئيس جمهورية السنغال، السيد ماكي سال، أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لهذه الأزمة (انظر S/PV.7774). ولهذا السبب يؤكد وفد بلدي من جديد اقتناعه الشديد بأن الحل التفاوضي وحده، على أساس بيان جنيف (S/2012/522)، المرفق والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، سيجعل من الممكن إنهاء هذا النزاع. ويجب ألا ننسى أن هذا الاتفاق ينبغي أن يغطي الجوانب الأربعة التالية: السياسية والأمنية والإنسانية وعدم الانتشار.

وفي هذا الصدد، يتمنى وفد بلدي كل النجاح للجولة الخامسة من محادثات جنيف، التي افتتحت في ٢٣ آذار/مارس، مع الأمل في أن تؤدي هذه المحادثات إلى نتائج جوهرية مع الجهود المستحقة للثناء للمبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا، الذي سيأتي لإحاطتنا بالمستجدات هنا الأسبوع المقبل. لقد مكّن الاجتماع من معالجة المسائل الجوهرية الرابع للمرة الأولى، مثل الإصلاح الدستوري والعملية الانتقالية السياسية وإجراء انتخابات تحت مراقبة الأمم المتحدة.

إن الأعضاء العشرة غير الدائمين في مجلس الأمن حاولوا التوصل إلى تسوية مساء أمس أثناء المشاورات التي دعونا إليها. لقد شكروا الوفد الأمريكي على إرجاء التصويت. لكن في الحقيقة لم يكن هناك شيء لشكره عليه. حتى أن زملاءنا لم يتصوروا أن القرار جاء لأسباب لم تكن تماما في الحسبان. والإرجاء لم يكن بالتأكيد من أجل فكرة مواصلة الحوار البناء. كانت واشنطن قد اختارت بالفعل القيام بالعمل العسكري الذي جرى في وقت كان الأعضاء بالكاد يغادرون مبنى الأمم المتحدة. ونحن ندعو الولايات المتحدة إلى أن توقف فورا عدوانها وتنضم إلى الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية في سوريا، فضلا عن أن نعمل معا لمكافحة التهديد الإرهابي. وإننا ما زلنا على استعداد للمشاركة في هذا التعاون.

ولقد استمعنا إلى العديد من الكلمات المهينة اليوم في ما يتعلق بحق النقض - وهو حق لنا. ظفرنا به ومارسناه بطريقة مسؤولة، ولكننا لا نستخدمه إلا في ظل ظروف عندما يحاول آخرون في مجلس الأمن فرض مشاريعهم الجيوسياسية غير المسؤولة. ويجب على المجلس أن يتخذ القرارات الدولية المتفق عليها. فالمخططات الجيوسياسية المتهورة لن تحظى بالدعم على الإطلاق.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عبر زميلنا السفير سكوغ عن خالص التعازي والمواساة من الوفد السنغالي إلى السويد شعبا وحكومة بشأن الهجوم المأساوي الذي وقع هذا الصباح.

إننا نرحب بعقد هذه الجلسة الطارئة صباح اليوم، في إطار الشكل ذاته للجلسة التي عقدناها في ٥ نيسان/أبريل (انظر S/PV.7915). ولكن على غرار ما حدث في وقت متأخر من بعد ظهر أمس، نحن نشهد اليوم انقساما عميقا في مجلس الأمن عندما يتعلق الأمر بالأزمة السورية التي تشكل أخطر أزمة في عصرنا - مع استخدام الأسلحة الكيميائية، وانتشار الجماعات الإرهابية، والمضاعفات الكارثية غير المسبوقة.

الشامل من جانب أي طرف وحسب، ولا سيما ضد السكان المدنيين، بل أيضاً تأييد تسوية النزاعات بالوسائل السلمية حصراً. وعلينا أيضاً أن نحترم سيادة الدول التي هي دول أعضاء في الأمم المتحدة والمقاصد والمبادئ المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة. والأهم من ذلك، فنحن بحاجة ماسة إلى حل سياسي. إن الحل الدبلوماسي السياسي هو وحده القادر على تحقيق السلام في سورية، وندعو المجتمع الدولي إلى ممارسة الإرادة السياسية للتغلب على الخلافات بين أطرافه والتفاوض بشأن السلام وسورية.

وينبغي للسلطات الشرعية في الجمهورية العربية السورية والأطراف الأخرى أن تنفذ بدقة التزاماتها في التقيد بالتوصيات ذات الصلة التي تقدمها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة وذلك بقبولها الموظفين المعيّنين من قبلهما، مع توفير وضمان أمن الأنشطة التي يضطلع بها هؤلاء الموظفون. وفي هذا الصدد، يجب عليهم تزويد الموظفين بإمكانية الوصول الفوري وغير المقيد إلى أي موقع وجميع المواقع أثناء الاضطلاع بمهامهم والحق في تفتيشها، وأن يتيحوا إمكانية الوصول فوراً ودون عراقيل للأشخاص الذين يكون لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ما يدعوها إلى الاعتقاد بأن لهم أهمية لأغراض تنفيذ ولايتها.

لا تؤثر الأزمة في سورية، والتي لا تزال جارية، على المنطقة فحسب، بل على المجتمع الدولي بأسره. لذلك تعتقد كازاخستان أن اتباع نهج إقليمي يشمل البلدان المجاورة ذات التأثير على أطراف النزاع السوري ينبغي أن يُعتبر طريقة شديدة الفعالية في تخفيف الحالة ومنع التدهور. وثمة حاجة قوية إلى مواصلة دعم أهداف محادثات أستانة ومواصلة مفاوضات جنيف لكي نرى نتائج إيجابية. ونرحب بالنتائج الهامة لنجاح المؤتمر الوزاري المعقود في بروكسل في نيسان/أبريل، برئاسة الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والذي

السيد عمرو (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن تعازينا القلبية للزملاء السوريين على العمل الإرهابي الذي وقع في ستوكهولم.

يساور قلق شديد وفد بلدي إزاء التطورات الأخيرة وعدم وجود وحدة بين أعضاء مجلس الأمن فيما يخص الهجوم الكيميائي في سورية. ونود أن ندلي بالملاحظات والتوصيات التالية بشأن الجوانب السياسية الحاسمة المتعلقة بالحالة في سورية.

وندعو جميع الأطراف المعنية إلى الامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تزيد من خطر تصاعد التوترات العسكرية في سورية. ونود أن نشدد على أن عدم الإجماع ربما يحطم آمال الشعب السوري الجديدة التي ظهرت إثر اتخاذ القرار التاريخي ٢٣٣٦ (٢٠١٥). وينبغي ألا نفوّض عملية المفاوضات السياسية الشاملة للجميع، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). إن الجولة الخامسة من المحادثات بين الأطراف السورية، المعقودة في جنيف في الفترة من ٢٣ إلى ٣١ آذار/مارس، تمكنت في هذا الوقت من الانتقال من مناقشة المسائل الشكلية والإجرائية إلى الجوانب الفنية والسياسية لمحادثات السلام المقبلة. وفي هذا الصدد، لا يمكننا السماح باختيار وقف إطلاق النار، فهو آخر فرصة لنا لتحقيق السلام الذي طال انتظاره في الأراضي السورية.

وإننا نعتبر أن الهجمات بالغاز في سورية جريمة ضد الإنسانية، وندين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية. ومن المهم إجراء تحقيق شامل وموضوعي ومحيد في جميع جوانب الهجوم الكيميائي الذي وقع في خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل، الأمر الذي سيمكن المجتمع الدولي من إطلاق حكم عادل ضد الجناة، في امتثال تام للقانون الدولي.

ونود أن نذكر أعضاء المجلس بأن الموقف المبدي لكازاخستان ليس الإدانة الشديدة لاستخدام أسلحة الدمار

العقاب على مثل هذه الفظائع. وقد كانت السويد واضحة للغاية بشأن النقاط التالية: يجب إدانة الهجوم في خان شيخون بأشد العبارات؛ ويلزم أن يكون هناك تحقيق سريع وكامل ونزيه لتأكيد استخدام الأسلحة الكيميائية؛ ويجب أن يخضع المسؤولون عن هذا الهجوم إلى المساءلة.

وهذا هو السبب في أننا قد عملنا بلا كلل على مدى الأيام القليلة الماضية لضمان أن يعتمد المجلس مشروع قرار قوي بشأن تحقيق قوي ومباشر في هذا الاعتداء الشائن. وفي حين أن تلك الجهود لم تتمر أمس، ما زلنا نأمل في أن يكون هناك ما يكفي من الأرضية المشتركة للمجلس للمضي قدماً بشأن مشروع قرار قوي. وينبغي مواصلة الجهود، وسنظل منخرطين فيها بصورة بناءة وبنشاط.

وبخصوص الضربة الجوية التي نفذتها الولايات المتحدة الأمريكية في الليلة الماضية، رداً على هجوم ٤ نيسان/أبريل، فمن المهم العمل على أساس القانون الدولي. وكما يثير الهجوم بالقذائف في الليلة الماضية أيضاً أسئلة حول توافقه مع القانون الدولي. وكما قال الأمين العام، إن ضبط النفس أمر هام لتجنب خطر التصعيد الآن.

وقد أيدت السويد المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في سورية.

لقد صوتنا مؤيدين مشروع القرار (S/2017/172) بشأن المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية، في ٢٨ شباط/فبراير. وأيدنا التدابير الهادفة للاتحاد الأوروبي ضد المتورطين في استخدام الأسلحة الكيميائية. ونؤيد آلية التحقيق المشتركة، بما في ذلك عن طريق تزويدها بالدعم المالي والخبرة التقنية. كما نؤيد بنشاط لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، برئاسة السيد بنهرو. ولقد شاركنا في تقديم قرار الجمعية العامة ٧١/٢٤٨ الذي أنشأ الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة

حضرته العديد من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. إن التعهدات التي جرى إعلانها مشجعة وهي ترسل رسالة تضامن إلى الشعب السوري وجميع المتأثرين بالتراع. وستزيد التعهدات المعلنة في الاجتماع مبلغ المساعدة الإنسانية الأساسية التي تشدد الحاجة إلى توفيرها للشعب السوري، وهو العنصر الأهم لتحقيق الأهداف السياسية.

وأخيراً، أود أن أختتم بياني باقتباس كلام الأمين العام غوتيريش، في الجلسة العامة الافتتاحية لمؤتمر بروكسل بشأن موضوع "دعم مستقبل سورية والمنطقة"، حيث قال: "إن أصعب الأوقات تستدعي أقصى الجهود". وأضيف إلى ذلك أعظم التسويات الودّية أيضاً.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أقول تشجعي حقاً لجميع عبارات التعازي والمواساة التي تتوارد، ونحن نتكلم، على هاتفي من جميع أصدقائنا في القاعة هذا الصباح. وأشكر الجميع على ذلك.

كما أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة جداً. وكما ذكرنا قبل يومين في هذه القاعة (انظر S/PV.7893)، فالاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في الهجوم على خان شيخون كان أمراً بغيباً وغير مقبول. وإذا ثبتت صحة هذه الادعاءات، فلن يكون ذلك مفاجئاً للأسف. فقد خلصت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في سورية إلى أن النظام السوري قد استخدم أسلحة كيميائية في ثلاث مناسبات على الأقل. ولا يعمل هذا الهجوم الأخير إلا على أن يضيف إلى العديد من الحالات المؤكدة للجرائم الدولية المرتكبة في التراع السوري من جميع الأطراف، وأبرزها النظام السوري.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية غير قانوني ويشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين ويمكن أن يشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. ويجب ألا يكون هناك إفلات من

السورية من خلال الحوار السياسي، ومكافحة آفة الإرهاب بطريقة موحدة ومتضافرة. ومع ذلك، ليس هناك مبرر للجريمة التي ارتكبت في ٤ نيسان/أبريل.

ثانياً، ثمة مسألة شديدة الإلحاح تتطلب توضيحاً ونهجاً حكيماً تنطوي على حقيقة أن الكثير جداً من الدول والجهات غير الحكومية ناشطة للغاية في سوريا. فمن لا يدرك أن سوريا باتت ساحة مفتوحة منذ بعض الوقت؟ والمسألة هي أن الحالة قد ازدادت سوءاً، ولا أحد يعلم ما سيأتي به الغد. لذلك، إننا نواجه مسألة أوسع نطاقاً وأكثر تعقيداً من المرجح أن تخرج عن السيطرة. ونحن نرى أنه ينبغي أن تتمثل الأولوية في إيجاد مخرج ما قبل أن نصل إلى ذلك المترلق. وقد حان الوقت الآن لأن تسود الحكمة والحكمة السياسية بغية السيطرة على الأمور. وثمة شك لدى المرء في أن هذا هو الحال القائم منذ بعض الوقت. وفي هذا الصدد، قال الأمين العام اليوم، في جملة أمور،

”تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن السلم والأمن الدوليين. وأدعو المجلس إلى أن يتوحد ويمارس هذه المسؤولية.

”إن القانون الدولي يتم تجاهله منذ فترة بعيدة جداً بشأن الصراع السوري، ومن واجبنا المشترك دعم المعايير الإنسانية الدولية.“ (SG/SM/18487)

ثالثاً، هناك خطر تجاه أن مجلس الأمن، الذي يجري تهميشه بالفعل، قد يفقد أي مصداقية متبقية له. لهذا السبب، وخشية حدوث ذلك، فإن الإجراء الذي اتخذته الأعضاء غير الدائمين يوم أمس لا يبدو حسن التوقيت فحسب، وإنما يبدو حكيماً أيضاً. فهل الاقتراح الذي قدمه أمس سيساعد على إيجاد مخرج لما كان سيؤدي إلى تطور خطير؟ نحن نعتقد ذلك. وفي ضوء حقيقة أن سبب العمل العسكري الأخير يستند إلى استعمال أسلحة كيميائية - بينما لا يزال يتعين تحديد

بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، وهي الآلية التي نأمل أن تبدأ عملها في القريب العاجل جداً، ووفرنا الدعم لهذه الآلية من خلال مساهمة أولية بلغت حوالي ٤٠٠.٠٠٠ دولار.

وبدلاً من تبادل الاتهامات والشتم حول هذه الطاولة، نحن الآن بحاجة إلى العمل معاً بصورة عاجلة لتنشيط العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة. ففي نهاية المطاف، إن السبيل الوحيد لإنهاء المعاناة في سوريا هو من خلال تحقيق حل سياسي مستدام. وهذا يتطلب عملية سياسية انتقالية على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونكرر دعمنا الكامل للمحادثات التي تجري بين الأطراف السورية تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف، والجهود التي يبذلها المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا، الذي نتطلع إلى الاستماع إلى ما سيقوله في الأسابيع المقبلة. ويجب على الأطراف الانخراط في العمل بجدية.

وخلال الأيام القليلة الماضية، أعربنا عن غضبنا إزاء العمل الوحشي الأخير الذي ارتكب في خان شيخون. ومع كل يوم تستمر معاناة الشعب السوري جرّاء الحرب الوحشية بجميع أشكالها. ولقد حان الوقت لإنهاء الحرب في سوريا، والسماح للشعب السوري بتحديد مستقبله.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة.

واسمحوا لي أن أعرب عن تعازينا لحكومة السويد ولزملائنا السويديين. إننا ندين الهجوم الإرهابي.

أود أن أثير عدة نقاط. أولاً، إن الحالة في سوريا مستمرة، وسوف تؤدي إلى انهيار الدولة السورية. ولا شك لدينا في أن الإرهابيين سيكونون منتصرين. لقد رأينا ذلك مرات عديدة جداً من قبل. ولعل ذلك دليل آخر على أن المجتمع الدولي لا يحظى بموقف موحد تجاه إعطاء الأولوية لحل الأزمة

المسؤولية عن استخدام أسلحة الدمار الشامل في سوريا وما تلاه من وفيات ومعاناة بين السكان المدنيين في سوريا.

ويجب دعم الإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة لمنع أي نظام من ارتكاب المزيد من جرائم الحرب، بما في ذلك ضد السكان المدنيين. إن أوكرانيا تعتبر أن الهجوم الصاروخي الذي شنته الولايات المتحدة ضد هدف عسكري، ألا وهو القاعدة الجوية التي انطلقت منها الغارة الجوية التي قصفت خان شيخون بأسلحة كيميائية في ٤ نيسان/أبريل، يشكل ردا ملائما ومتناسبا. فهو إشارة واضحة تفيد بأن استخدام أسلحة الدمار الشامل لن يجري التسامح بشأنه بعد الآن.

لقد طال انتظار الأحداث التي وقعت أمس. فلسنوات، أصيب المجلس بالشلل في ما يتعلق بمسائل الأمن الدولي الهامة الكثيرة، بما في ذلك المسألة السورية. فإزاء جميع النوايا والأهداف، باتت هذه المسألة من الناحية العملية رهينة أحد الوفود الذي أساء استخدام مركزه بوصفه عضوا دائما، وأخذ يمارس النهج القائل ”إما طريقي أو لا طريقة“.

أما الجهود التي بذلها المجلس لمعالجة الأزمة السورية فقد عطّلتها روسيا باستخدام حق النقض في سبع مناسبات - أي سبع مرات تعطلية بسبب استخدام حق النقض، والنتيجة ألقان من الأطفال السوريين الذين لن يروا النور بأعينهم مرة أخرى. لقد استخدمت جميع الوسائل لعرقلة إجراءات المجلس المحدية: التشويش، وتحويل الانتباه، والهجمات المضللة، والأكاذيب المكشوفة، وحتى التسلط. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من أفضل الجهود التي بذلها أعضاء مجلس الأمن في مناسبات عديدة، فإنه لم يتمكن من تحقيق النتائج بسبب تعنت الوفد الروسي.

إن أوكرانيا لا تعتبر مشروع القرار الذي اقترحه الوفد الروسي كافيا في ظل الظروف القائمة، أو ردا مناسباً من المجتمع الدولي تجاه القتل الجماعي المروع للناس في محافظة إدلب.

المسؤولين عنه واختتام التحقيق بسرعة - يبدو لنا أن الأولوية الآن ينبغي أن تتمثل في توافق الآراء على اعتماد مشروع القرار الذي اقترحه الأعضاء المنتخبون، وكذلك كما قال ممثل مصر، في تحمل الولايات المتحدة والاتحاد الروسي قدرا أكبر من المسؤولية وإيجاد مخرج في حدود الامكانيات المتاحة لهما.

وأخيرا، وكما قلنا قبل يومين (انظر S/PV.7915)، إن التصدي في نهاية المطاف للأزمة السورية ومنع الحالة من الخروج عن السيطرة لا يتحققان إلا من خلال عملية سياسية تشمل الجميع. لذلك، هناك حاجة إلى الهدوء وممارسة ضبط النفس بغية تهدئة الحالة. ونأمل ألا تؤدي التطورات الأخيرة إلى تشييط آفاق الحل السياسي الشامل في سوريا من خلال المحادثات الجارية بين الأطراف السورية في جنيف.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): نحن أيضا شعرنا بالصدمة إزاء العمل الإرهابي الذي ارتكب في ستوكهولم، ونعرب عن تضامننا مع السويد ونتقدم إليها بالتعازي.

أولا، أود أن أشدد على أننا جئنا إلى هنا ليس من أجل مناقشة الضربة التي وجهتها الولايات المتحدة أمس، ولكن لمناقشة الآثار الناجمة عن الهجوم المروع والفتاك بالأسلحة الكيميائية يوم الثلاثاء الماضي.

وأود أيضا أن أسترعي انتباه زملائي إلى البيان الصادر عن وزارة الخارجية في أوكرانيا الذي يشير، في جملة أمور، إلى أن أي استخدام للأسلحة الكيميائية هو انتهاك صارخ للقانون الدولي ويشكل جريمة حرب؛ وأنه لا بد من إخضاع مرتكبي هذه الأعمال للمساءلة؛ وأن الإفلات من العقاب لمنتهكي القانون الدولي إزاء استخدام الأسلحة الكيميائية يؤدي إلى ارتكاب المزيد من الجرائم.

والعرقلة المزمّنة لعمل مجلس الأمن من جانب روسيا غير مقبولة. فرعاة النظام السوري ومؤيدوه يتحملون أيضا

جميع بيانات الكرملين بشأن موضوع احترام القانون الدولي بيانات جوفاء. فأقل ما يقال إن الروس منافقون تماما. وإني أدعو الوفد الروسي إلى التوقف عن ازدرائه لمجلس الأمن، والتوقف عن مناداة الآخرين بأنهم مصابون بجنون العظمة. بدلا من ذلك، ينبغي أن ينظروا إلى أنفسهم.

إن أوكرانيا لا تزال تعتقد أن التسوية النهائية للصراع السوري لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال حل سياسي. وفي ضوء التصعيد الأخير، فإن السبيل الوحيد للمضي قدما يكمن في إعادة تنشيط العملية السياسية، وإعادة إحياء وقف إطلاق النار، والالتزام الصادق بتنفيذ انتقال سياسي حقيقي استنادا لبيان جنيف (S/2012/522)، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). لذلك، نحث النظام السوري والداعمين له على التفكير بامعان قبل الشروع في أعمال التصعيد مرة أخرى، وعلى اللجوء بدلا من ذلك إلى تقييم الوضع تقييما صحيحا بطريقة من شأنها أن توفر فرصة لتحقيق السلام.

إن الأحداث التي حصلت هذا الأسبوع تبعث إشارة واضحة لنا جميعا. فالمجتمع الدولي لا يمكنه أن يتحمل وجود مجلس للأمن لا يقوم بعمله. وفشل هذه الهيئة في الاضطلاع بمهامها بطريقة موضوعية، والدفاع عن الحق، وكفالة المساءلة لمنتهكي القانون الدولي، يقوض مكانتها الأخلاقية. علاوة على ذلك، عندما يجري صرف وقت أعضاء المجلس وطاقاتهم في محاولات ترمي إلى تحقيق الوحدة وتوافق الآراء من خلال القيام أساسا بحماية مرتكبي أفظع الجرائم من تحمّل المسؤولية، فإن مصداقيته تتعرض للتدمير.

وإني أدعو جميع أعضاء مجلس الأمن إلى أن يتذكروا بأن مهمته الرئيسية لا تكمن في التوصل إلى توافق الآراء بشأن أي مسألة معينة وبأي ثمن، وإنما في العمل الحثيث والمسؤول حفاظا على السلم والأمن الدوليين. وعندما تقصّر الأمم المتحدة في عملها، فإن الانتهازين وعديمي الضمير سيسارعون دوما إلى

وبالنظر إلى الحقائق المؤلمة على أرض الواقع، فهو يشكل بالفعل أذى إضافيا للضرر الحاصل. ولا يمكننا أن نقبل الإشارة إلى هذه الجريمة باعتبارها "الحادث المزعوم بالأسلحة الكيميائية" أو "التسبب حسبما ذكر بخسائر كبيرة في الأرواح". أحقا؟ هو "حادث"؟ "وخسارة في الأرواح حسبما ذكر"؟ ألا يشاهد الوفد الروسي شاشات التلفزة؟ أو لعله يريد التأكيد على أن المشاهد المروعة من ذلك البلد كانت ملفقة.

علاوة على ذلك، يوحي مشروع القرار بأن التركيز الرئيسي للاستجابة الدولية حيال استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد المدنيين، بدلا من أن يكون العمل بسرعة على تحديد الجناة وتقديمهم إلى العدالة واتخاذ خطوات لمنع شن هجمات في المستقبل، ينبغي أن يقتصر على النظر في تكوين أفراد فريق التحقيق على أساس التوزيع الجغرافي الواسع النطاق والمتوازن. هل هذه مسألة شديدة الأهمية؟ كلا: إنها ليست مسألة هامة. إن نهجا كهذا يهدف إلى تأجيل التحقيقات العملية. لذلك، نحن نرى أنها محاولة سافرة لتقويض مصداقية مجلس الأمن.

عندما لا يكون بمقدور الأمم المتحدة أن تتخذ إجراء ما، فإن الفراغ الناجم عن ذلك يجري ملؤه. وكما ذكر وفد بلدي في هذه القاعة قبل مجرد يومين (انظر S/PV.7915)، لا يمكن للمحادثات التي لا نهاية لها أن تكون بديلا عن الإجراءات الملموسة. ونحن نرفض أيضا تأكيد الاتحاد الروسي على أن العمل الذي قامت به الولايات المتحدة يشكل عملا عدوانيا. إن الجانب الروسي يفقد المناقبة العالية عندما يأتي على ذكر مزاعم كهذه بعد غزوه جورجيا، واحتلال القرم ومحاوله ضمها، وعقب شن عدوان مسلح ضد بلدي في منطقة دونباس، حيث لا يزال قائما حتى يومنا هذا. وأصوات صواريخ غراد الروسية التي تطلق تباعا وتصم الأذان، وأصوات قذائف المدفعية التي تدك أراضي أوكرانيا وتجلب الموت والدمار تجعل

واستخدامها. إن قواتنا العسكرية دمرت المطار الذي انطلق منه الهجوم الكيميائي هذا الأسبوع. وكان عملنا مبررا تماما. والوصمة الأخلاقية لنظام الأسد لا يمكن أن تمر دون الرد عليها بعد الآن. والجرائم التي يرتكبها ضد الإنسانية لا يمكن مواجهتها بكلمات جوفاء بعد الآن. لقد حان الوقت للقول "كفاية"، ولكن ليس بالقول فحسب؛ إذ حان وقت العمل. إن على بشار الأسد ألاّ يستخدم الأسلحة الكيميائية مرة أخرى أبداً على الإطلاق.

وفي حين أن النظام السوري هو المسؤول عن الهجوم بالأسلحة الكيميائية، فإنه ليس الطرف المذنب الوحيد فحسب. إن الحكومة الإيرانية تتحمل مسؤولية كبيرة. فهي دعمت دكتاتور سوريا الوحشي ودافعت عنه لسنوات. وما زالت إيران تؤدي دورا في إراقة الدماء في سوريا. والحكومة الروسية تتحمل أيضا مسؤولية كبيرة. وفي كل مرة يتجاوز الأسد خط الكرامة الإنسانية، تقف روسيا إلى جانبه. وكنا نأمل أن يتحرك مجلس الأمن قدما لكن روسيا أعلنت، كما فعلت سبع مرات من قبل، أنها سوف تستخدم حق النقض مرة أخرى للتغطية على نظام الأسد.

إن من شأن زيادة المماثلة بغية التوافق مع روسيا على قرار مخفف ألاّ تؤدي سوى إلى تعزيز الأسد. وتعزيز الأسد لن يفضي إلاّ إلى المزيد من جرائم القتل. ونحن لن نسمح بذلك. ولكن هناك أكثر من ذلك: من المفترض أن تضمن روسيا إزالة الأسلحة الكيميائية من سوريا. فلنفكر في ذلك. من المفترض أن تكون روسيا قد أزلت جميع الأسلحة الكيميائية من سوريا. ولكن الواضح أن ذلك لم يحدث، حيث لا يزال السوريون الأبرياء يتعرضون للقتل بهجمات كيميائية. دعونا نفكر في الأسباب المحتملة لتقصير روسيا.

يمكن أن تكون روسيا وبمعرفة منها هي التي تسمح بوجود أسلحة كيميائية في سوريا. ويمكن أن تكون روسيا

استكشاف نقاط الضعف بغية تحقيق أهدافهم السياسية أو غيرها من الأهداف، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على توفير الاستجابة العادلة والكافية. وإذا واصلت الأمم المتحدة تقاعسها، فإن الاستجابة ستأتي عاجلا أم آجلا من خارج منظومة الأمم المتحدة. لذلك، إن الذين يمارسون العرقلة، وهم معروفون جيدا، لا يتعين عليهم أن يلوموا إلاّ أنفسهم على وقوع أحداث لا تتماشى مع سيناريوهاتهم المنشودة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أتلو الآن بيانا بصفتي ممثلة

للولايات المتحدة.

إن العالم ما فتئ يشهد منذ ست سنوات الحكومة السورية وقائدها، بشار الأسد، وهما يروعان شعبهما. إلهما قتلا مئات آلاف الأشخاص وشردوا الملايين. وقد خالفا القانون الدولي، وانتهكا العديد من قرارات الأمم المتحدة. وارتكبا الأعمال الإجرامية التي تهز ضمير البشرية جمعاء.

لقد أعرب المجتمع الدولي مرارا عن غضبه إزاء ذلك. إن آلية التحقيق المشتركة وجدت بلا أدنى شك أن النظام السوري استخدم الأسلحة الكيميائية ضد شعبه عدة مرات. ويوم الثلاثاء، شنّ نظام الأسد مرة أخرى هجوما كيميائيا على المدنيين، فقتل رجالا ونساء وأطفالا أبرياء بأبشع طريقة. فعل الأسد ذلك لأنه اعتقد أن بإمكانه أن يفلت من العقاب. وهو اعتقد أن بإمكانه أن يفلت من العقاب لأنه علم أن من شأن روسيا أن تسانده. لقد تغيّر ذلك الليلة الماضية.

وكما حدّرت يوم الأربعاء (انظر S/PV.7915)، عندما يخفق المجتمع الدولي باستمرار في واجب التصرف جماعيا، هناك أوقات تضطر الدول فيه إلى اتخاذ إجراءات بذاتها. والاستخدام العشوائي للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين الأبرياء هو واحد من تلك الأوقات. والولايات المتحدة لن تقف مكتوفة اليدين عند استخدام الأسلحة الكيميائية. ومن مصلحة أمننا الوطني الحيوية منع انتشار الأسلحة الكيميائية

عدواناً هجماً سافراً استهدف إحدى قواعد الجيش العربي السوري الجوية في المنطقة الوسطى بعدد من الصواريخ، ما أدى إلى ارتقاء عدد من الشهداء وسقوط عدد من الجرحى، بينهم نساء وأطفال، وإحداث أضرار مادية كبيرة.

إن هذا العدوان الغاشم يشكل مخالفة خطيرة لميثاق الأمم المتحدة ولجميع القوانين والأعراف الدولية. وقد حاولت الولايات المتحدة تبريره بحجج واهية وذرائع مفتركة عن استخدام الجيش العربي السوري للسلاح الكيميائي في خان شيخون دون معرفة حقيقة ما جرى وتحديد المسؤول عنه، وهي الذريعة التي روجت لها التنظيمات الإرهابية ومشغلوها في واشنطن وأنقرة والرياض والدوحة وتل أبيب ولندن وباريس وأجهزة الإعلام التابعة لها.

لقد أكدت الجمهورية العربية السورية أن الجيش العربي السوري لا يمتلك أصلاً أسلحة كيميائية، وأنه لم يستخدم مثل هذه الأسلحة إطلاقاً في أي من عملياته ضد المجموعات الإرهابية المسلحة. كما أنها تدين استخدام مثل هذه الأسلحة باعتباره غير مبرر تحت أي ظرف كان. ونشير في هذا الصدد إلى أنه بات من المعروف بأن من استخدم هذه الأسلحة وقام بتخزينها في أنحاء عديدة من سورية هي المجموعات الإرهابية المسلحة، وذلك بتعاون أو تسرّ من بعض أنظمة الحكم في المنطقة وخارجها، بما في ذلك تركيا والسعودية وقطر وبعض الدول الأوروبية، التي تجاهلت بشكل تام كل الحقائق والمعلومات الموثقة عن استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل الإرهابيين في العديد من المرات في أنحاء مختلفة من سورية.

إن من شأن هذا العدوان توجيه رسائل خاطئة للمجموعات الإرهابية تجعلها تتماذى في استخدام السلاح الكيميائي مستقبلاً وفي جرائمها الإرهابية ضد المدنيين السوريين. وقد باشر تنظيمًا جبهة النصرة وداعش الإرهابيين والمجموعات الإرهابية المرتبطة بهما في أعقاب هذا العدوان بشن هجمات واسعة على العديد

عاجزة في جهودها عن إزالة الأسلحة الكيميائية. أو يمكن أن يكون نظام الأسد يحدّ الروس فيقول لهم إنه لا توجد أسلحة كيميائية بينما يعمل على تخزينها في قواعدهم. إن العالم ينتظر من الحكومة الروسية أن تتصرف بمسؤولية في سوريا. والعالم ينتظر من الحكومة الروسية أن تعيد النظر في تحالفها المخطئ مع بشار الأسد.

إن الولايات المتحدة لن تنتظر الأسد بعد الآن كي يستخدم أسلحة كيميائية دون أي عواقب. لقد ولّت تلك الأيام. ولكن يجب علينا الآن أن ننتقل إلى مرحلة جديدة - السعي لتحقيق حل سياسي لهذا الصراع المروع. ونحن نتوقع من النظام السوري وحلفائه أن ينظروا بجدية في العملية السياسية للأمم المتحدة، الأمر الذي لم يفعلوه حتى الآن. ونتوقع من روسيا وإيران أن تجعلا حليفهما عرضة للمساءلة وأن يمثل لأحكام وقف إطلاق النار. ونتوقع من مجلس الأمن أن يتكلم بصوت عال وبقوة عندما يعمل النظام أو حلفاؤه على تقويض العملية السياسية وعدد لا يحصى من قراراتنا.

لقد اتخذت الولايات المتحدة خطوة محسوبة جداً ليلة أمس. ونحن مستعدون للقيام بالمزيد، ولكننا نأمل ألا يكون ذلك ضرورياً. لقد حان الوقت لأن توقف كل الدول المتحضرة الأوهال التي تجري في سورية وأن تطالب بحل سياسي لها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد المنذر (سورية): بداية، يشكر وفد بلادي كلاً من روسيا الاتحادية وبوليفيا اللتين شاركتانا في الدعوة لعقد هذه الجلسة الطارئة. وفي بداية بياني أريد أن أوّجه سؤالاً للسيد نائب الأمين العام الذي قال إن الحكومة السورية أسّمت الهجوم "عدواناً"، ولكنه لم يقل لنا ما هو توصيف هذا الهجوم وفقاً لميثاق الأمم المتحدة؟ لقد ارتكبت الولايات المتحدة الأمريكية، عند الساعة ٣/٤٢ من فجر اليوم ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧،

للإدارة الأمريكية بإرسال صواريخ مضادة للطائرات محمولة على الكتف إلى المجموعات الإرهابية المسلحة في سورية.

لقد حذرنا في هذا المجلس، منذ يومين فقط، من أن الدول الاستعمارية الثلاث دائمة العضوية في هذا المجلس قد استعادت الشهية لتكرار تلك الأكاذيب والقصص الملفقة التي مارستها الولايات المتحدة وبريطانيا منذ ١٤ عاماً في هذه القاعة لتدمير العراق واحتلاله تحت ذريعة كذبة كبرى هي أسلحة الدمار الشامل. ولعل التاريخ الدبلوماسي يعيد نفسه الآن في مشهد هزلي مؤسف، حيث حاول الوزير كولن باول حينها تضليل الأمم المتحدة والرأي العام لتبرير عدوان بلاده على العراق من خلال الحديث عن معلومات ذات مصداقية عالية. أما اليوم، فتنمادى الولايات المتحدة في سياستها التضليلية لتبرير عدوانها على سورية من خلال الاعتماد على معلومات مفبركة يقدمها إرهابيو تنظيم جبهة النصرة.

إن هذا العدوان يثبت من جديد بالدليل القاطع ما كانت تقولته سورية دائماً من أن تعاقب الإدارات الأمريكية لا يغيّر من سياساتها العقيمة المتمثلة باستهداف الدول وإخضاع الشعوب ومحاولة الهيمنة على العالم. إن الرأي العام العالمي وشعوب العالم الحر لم يساورهم الشك في يوم من الأيام بأن إدارات وحكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا المتعاقبة لم تأبه منذ عقود طويلة لا بالديمقراطية ولا بالحرية ولا بحقوق الإنسان ولا برفاه الشعوب ولا بأمنها ولا باستقرارها، بل كانت تلك مجرد ذرائع لخوض الحروب واحتلال الدول وتقسيمها والسيطرة على ثرواتها ومنابع الطاقة فيها، غير أن ما يثير الاشمئزاز الآن هو أن هذه الحكومات التي دعمت الفكر الوهابي المتطرف والعقيدة الإرهابية منذ اليوم الأول لنشوء كيان بني سعود باتت اليوم تدير الإرهاب وتستثمره دون أن تأبه بحياة جميع شعوب العالم - حتى لو كانت شعوبها - بعد أن وصل الإرهاب إلى عقر دارها نتيجة هذه السياسات الخاطئة والمنافقة.

من المناطق في سورية، ولكن الجيش العربي السوري وحلفاءه في الحرب على الإرهاب يتصدون لهم على الرغم من المحاولات اليائسة لدعمهم والتي يندرج العدوان الأمريكي الغاشم ضمنها.

إن هذا العدوان المدان هو استمرار خطير لذات الاستراتيجية الأمريكية الخاطئة التي بدأت قبل ست سنوات بتقديم كافة أشكال الدعم لما تسميه الولايات المتحدة الأمريكية "معارضة مسلحة معتدلة". إن هذه الاستراتيجية تؤثر على عملية مكافحة الإرهاب التي يقوم بها الجيش العربي السوري وشركاؤه ويجعل الولايات المتحدة الأمريكية شريكاً لداعش ولجبهة النصرة وغيرهما من التنظيمات الإرهابية التي دأبت منذ اليوم الأول للحرب الظالمية على سورية على مهاجمة نقاط الجيش والقواعد العسكرية السورية والبنى التحتية والمدنيين.

أذكر هذا المجلس أن الولايات المتحدة الأمريكية تقود تحالفاً مزعوماً ضد داعش، أما الإنجازات الحقيقية لهذا التحالف فهي قتل المدنيين وقصف البنى التحتية في سورية، وهدفه الحقيقي هو محاولة إضعاف قوة الجيش العربي السوري وحلفائه في التصدي للمجموعات الإرهابية.

وتندرج في هذا الإطار الضربة الجوية التي وجهتها طائرات هذا التحالف غير الشرعي للجيش العربي السوري في جبل الثردة في مدينة دير الزور بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ والتي هدفت حينها إلى تأمين ممر آمن لعناصر تنظيم داعش بين الأراضي السورية والعراقية.

أما عدوان اليوم فقد هدف إلى إنقاذ إرهابيي تنظيم جبهة النصرة في أعقاب الخسائر الكبيرة التي تلقوها نتيجة الضربات التي وجهها الجيش العربي السوري وحلفاؤه إليهم في المنطقة الوسطى بعد هجومهم على المدن والقرى الآمنة في تلك المنطقة. وأشير في هذا السياق وحسب تقارير إعلامية إلى أن الكونغرس الأمريكي قد أقر منذ قليل قانوناً يسمح

للمجموعات الإرهابية المسلحة وتوفير الغطاء السياسي لها كي تستمر في ممارستها الإرهابية ضد بلادي.

إن حكومة الجمهورية العربية السورية، وانطلاقاً من إيمانها بضرورة حشد كل الجهود لمكافحة الإرهاب، واحتراماً منها لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، تدعو هذا المجلس إلى تحمّل مسؤولياته بموجب الميثاق وإدانة هذا العدوان السافر وبحث سبل ضمان عدم تكراره باعتباره عملاً يهدد الأمن والسلم في المنطقة والعالم.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أنه بالبيان الذي أدلى به ممثل الجمهورية العربية السورية.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): آخذ الكلمة مرة أخرى فقط لأقول إنني أود أن أطلب من ممثلي الولايات المتحدة والبلدان الأخرى عدم توجيه الإهانات إلى بلدي. فليس لهم حق أخلاقي على الإطلاق في فعل بذلك. فنحن أنفسنا لا نتصرف على هذا النحو.

وأود أن أقول ببساطة أن أمام السفارة هيلي، التي تقلدت منصبها لتوها هنا، فرصة حقيقية، بوصفها الممثلة الدائمة للولايات المتحدة والرئيسة الحالية لمجلس الأمن على حد سواء، لإعادة العمل الجماعي لمجلس الأمن إلى وضع معافي. غير أن ذلك لن يحدث إن ظلت تدعي أن وجهة نظرها الوطنية هي حقيقة مطلقة. ونود أولاً كفالة أن يكون عملنا في المجلس مؤسساً على الاحترام المتبادل.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.

وأؤكد لكم من على هذا المنبر أن الإدارة الأمريكية إذا كانت تعتقد وأهمّة أنّها بهذا الاعتداء الغاشم قد نجحت في دعم العصابات والمنظمات الإرهابية على الأرض، فإن رد الجمهورية العربية السورية وحلفائها هو المزيد من التصميم على مواصلة الواجب الوطني في الدفاع عن الشعب السوري وسحق الإرهاب أينما وجد وإعادة الأمن والأمان إلى أراضي الجمهورية العربية السورية.

تدين الجمهورية العربية السورية بأقوى العبارات إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على ارتكاب هذا العمل العدواني الذي يتناقض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومع دورها كعضو دائم في مجلس الأمن معني بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، هذا ناهيك عن أن مثل هذه الاعتداءات تنذر بنشر الفوضى العارمة في جميع أنحاء العالم وستجعل من شريعة الغاب طريقاً للتعامل مع الأزمات الدولية والإقليمية بدلاً من احترام أحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي.

ولمن تحدث عن احترام ميثاق الأمم المتحدة أتساءل: هل احترم الثلاثي الاستعماري داخل هذا المجلس الميثاق عندما قتلتم ملايين الأبرياء بدءاً من شرق آسيا وانتهاءً بأمريكا اللاتينية؟ وللمندوب الفرنسي الذي تحدث عن الاستثناءات، أنتم الذين يجب ألا تكونوا استثناءً ويجب أن تحاسبوا على قتل طائراتكم أكثر من ٢٠٠ مدني في طوخان الكبرى في ريف حلب في تموز/يوليه ٢٠١٦. ويجب أن تحاسبوا أنتم وشركاؤكم في ما يسمى بالتحالف الدولي على قتلكم أكثر من ٨٠٠ مدني سوري في الفترة ما بين نهاية تموز/يوليه ٢٠١٦ و ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٧. ويجب أن تحاسبوا على دعمكم